يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠

- أقر مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) مشروع قانون لشراء قروض المواطنين بتكلفة ٦,٧ مليارات دينار (٢٣,٣ مليار دولار)، بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولته الثانية، رغم معارضة الحكومة. واعتبر وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي قبل التصويت أن مشروع القانون يهدد استقرار القطاع المصرفي في البلاد، وينطوي على انتهاكات للقانون. ويتعين، كي يتحول المشروع إلى قانون ملزم، أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء وأمير البلاد. ويطالب مشروع القانون، الذي أقر بأغلبية ٣٣ صوتاً مقابل ٢٢، الحكومة بشراء وإعادة جدولة قروض المواطنين الاستهلاكية، وإسقاط الفوائد عن قروض البنوك. وإذا رفضت الحكومة مشروع القانون، فسيعود إلى البرلمان الذي سيضطر إلى التصويت عليه مجدداً، وينبغي عندئذ أن يحصل المشروع على موافقة ٤٤ صوتاً يمثّلون أغلبية الثلثين لإقراره (**الجزيرة نت**، ٧/ ١/ ٢٠١٠).

- أفاد وزير المالية والاقتصاد الوطني العُماني أحمد مكي أن حجم الانفاق الإجمالي المتوقع في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٠ يصل إلى نحو ٧١٨٠ مليون ريال، فيما تقدّر الايرادات العامة بنحو ٦٣٨٠ مليون ريال، وهو ما يعني أن العجز سيصل إلى ٨٠٠ مليون ريال. وقد أعدت الموازنة على أساس أن سعر برميل النفط ٥٠ دولاراً للبرميل (وهو ما يعني أن الموازنة قد تسجل فائضاً بدلاً من العجز إذا استمرت أسعار النفط على ما هي عليه خلال العام ٢٠١٠) (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ٢، ١١/ ١/ ٢٠١٠).

- أعلنت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي خطة لطرح مناقصة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، لتنفيذ مشروع سكك حديد يربط بلدان المجلس، بكلفة قدرت بـ ٢٥ مليار دولار. وصرح الأمين العام المساعد لمجلس التعاون محمد المرزوقي بأن مشروع خط سكة الحديد سيبدأ من الكويت، وينتهي في مسقط، مروراً بالسعودية والبحرين وقطر والإمارات، وبطول ٢١١٧ كم، متوقعاً تدشين مشروع القطار الخليجي الموحد في العام ٢٠١٧. وقد انتهت الأمانة من مرحلة تحديد نوع عربات القطارات خلال العام الماضي، على أن تتكفل كل دولة في مجلس التعاون الخليجي، بالإنفاق على المشروع داخل أراضيها (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٣٩، ١٥/ ١/ ٢٠١٠).

- أعلنت الحكومة السورية إجراءات جديدة لتعديل الخطة الزراعية السنوية، بعد تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوري من ٢٤ بالمئة إلى ١٤ بالمئة خلال الأعوام الأخيرة. وقد باشرت تنفيذ مشروع جر مياه دجلة إلى محافظة الحسكة في المنطقة الشمالية

الشرقية من أجل إرواء ١٨٠ ألف هكتار. كما ألزمت المزارعين في مناطق أخرى بالتحول إلى تقنيات الري الحديثة. وكانت نسبة البطالة ارتفعت بين العمال في القطاع الزراعي إثر الجفاف الذي طاول الاحتياطي المائي، وسجلت هجرة ملحوظة من الريف إلى المدينة، وانخفاضاً في نسبة الأراضي الزراعية (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٣٩، ١٥/ ١/ ٢٠١٠).

- أظهر تقرير لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن قطر تصدرت قائمة الدول الأعضاء في منظمة أوبك من حيث نصيب الفرد من عائدات النفط للعام ٢٠٠٩، رغم تراجع سعر النفط بمقدار النصف تقريباً عن العام ٢٠٠٨. وأفاد التقرير أن نصيب الفرد في قطر من عائدات الدولة من تصدير النفط للعام ٢٠٠٩ بلغ ٢٥٢٢١ دولاراً، متراجعاً إلى حوالي نصف الرقم المسجل للعام ٢٠٠٨ الذي بلغ ٤١ ألف دولار. ويأتي ذلك رغم أن قطر جاءت في المرتبة الـ ١١ وقبل الأخيرة بين دول أوبك من حيث إجمالي عائدات تصدير النفط، بنصيب ٢٦ مليار دولار، متراجعة بدورها عن عائدات العام ٢٠٠٨ التي بلغت ٣٨ مليار دولار. وكان للسعودية النصيب الأكبر من عائدات أوبك عام ٢٠٠٩، إذ وصل إلى ١٥٤ مليار دولار من إجمالي عائدات نفط أوبك، الذي بلغ ٥٧٣ مليار دولار العام الماضي. ورغم ذلك، جاءت المملكة في المرتبة الخامسة بين دول أوبك من حيث نصيب الفرد من الدخل السنوي لصادرات النفط، بواقع ٥٣٦٨ دولاراً للفرد. وجاءت الكويت في المرتبة الثانية بعد قطر بواقع ١٧٠٦١ دولاراً للفرد، ثم الإمارات في المرتبة الثالثة بـ ١٠٨٦٣ دولاراً للفرد، وجاءت ليبيا في المرتبة الرابعة بـ ٥٤٢١ دولاراً. وكانت عائدات أوبك قد انخفضت العام الماضي بنسبة ٤١ بالمئة بالمقارنة بعائدات عام ٢٠٠٨، التي شهدت ارتفاعاً غير مسبوق وصل إلى ٩٧١ مليار دولار أمريكي، بسبب الأسعار القياسية للنفط. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة أن يرتفع إجمالي عائدات أعضاء أوبك في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ إلى ٧٦٧ و٨٣٣ مليار دولار أمريكي على التوالي (**الجزيرة نت**، ١٧/ ١/ ٢٠١٠).

- حذّر وزير المالية السعودي إبراهيم العساف حكومات العالم من التسرع في سحب برامج الحفز الاقتصادي التي اعتمدت لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي ما زال يحتاج إلى الدعم خلال العام الجاري، وأن من شأن السحب المبكر للبرامج الحكومية لدعم الاقتصاد أن يعود بالعالم إلى أزمة أسوأ من الأزمة التي اندلعت في نهاية العام ٢٠٠٨. وبيّن العساف أن بلاده ستقاوم الضغوط الرامية إلى زيادة الإنفاق، وذلك في إطار سعيهاإلى الإبقاء على احتياطياتها المالية عند مستوى جيد. وأعرب عن خشيته من أن يسفر الإنفاق

الحكومي عن تنامي الضغوط على الأسعار، وبالتالي العودة إلى معدلات تضخم مرتفعة. وقد تراجع التضخم بشدة في أنحاء الخليج خلال العام ٢٠٠٩ فبلغ معدلاً قياسياً عند ٩,٩ بالمئة في السعودية عام ٢٠٠٨ مع انخفاض أسعار النفط من مستوياتها القياسية في منتصف ٢٠٠٨، وتباطؤ الطلب في أعقاب أزمة الائتمان العالمية. وفي الشهور الأخيرة، ظهرت بوادر عودة الضغوط التضخمية مع ارتفاع معدل التضخم في المملكة إلى ٤ بالمئة في تشرين الثاني/ نوفمبر من أدنى مستوى له في ٢٨ شهراً كان قد سجله في تشرين الأول/ أكتوبر. وتعليقاً على توقعات صندوق النقد الدولي بشأن تحقيق السعودية نمواً اقتصادياً بنسبة ٤ بالمئة، قدّر العساف أن تحقق السعودية نمواً أكبر بقليل من هذا المعدل. ويُذكر أن السعودية، وهي أكبر مصدر للنفط في العالم، أنهت العام الماضي على تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة تجاوزت الـ ٢١ بالمئة، وذلك بسبب التراجع الكبير في عائدات النفط. ورغم تراجع الاقتصاد الذي منيت به العام الماضي، فإن الرياض خصصت ١٤٤ مليار دولار للإنفاق العام خلال العام الجاري، وهو ما يُعد الأعلى في تاريخ المملكة (**الجزيرة نت**، ٢٤/ ١/ ٢٠١٠).

- ذكرت صحيفة **الاتحاد** الإماراتية أن الاصول العقارية والاستثمارية لشركة «دبي العالمية» المملوكة لحكومة دبي تجاوزت ١٢٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٩، ممّا يمكنها من تغطية ديونها المقدرة بـ ٥٧ مليار دولار (**السفير**، بيروت، ٢٥/ ١/ ٢٠١٠).

- استخدم الرئيس الأمريكي باراك أوباما خطابه الأول عن «حال الاتحاد» الفدرالي لاستعادة ثقة الأمريكيين بسياسته الاقتصادية، وذلك على خلفية ازدياد مشاعر الاحباط والنقمة لدى العديد من الأمريكيين القلقين على مستقبلهم الاقتصادي. ورأى أوباما أن التركيز يجب أن يكون على إيجاد الوظائف في العام ٢٠١٠ ، معلناً سلسلة من المبادرات المتواضعة للتخفيف من الضرائب عن ذوي الدخل المحدود، وتوظيف مزيد من العمال، وضبط العجز المالي من خلال تجميد الإنفاق العام ثلاثة أعوام، دون المساس بموازنة وزارة الدفاع أو برامج الضمان الاجتماعي والضمان الصحي للمسنين والفقراء. وجاء خطابه بعد تعثّر عملية إقرار خطة إصلاح برامج العناية الصحية في الكونغرس، والأنباء والمؤشرات الاقتصادية المقلقة التي تبيّن بطء عودة العافية الاقتصادية، وهي عوامل ساهمت في تراجع شعبية أوباما، وتعميق مشاعر الخيبة، وخصوصاً في أوساط الناخبين المستقلين الذين انتخبوه؛ إذ يقولون الآن أن التغيير الموعود لم يتحقق. وقد واصل أوباما انتقاداته القاسية للمصارف والمؤسسات المالية الكبيرة، التي ساهمت ممارساتها المتهورة في أخطر أزمة اقتصادية تواجهها البلاد منذ ثلاثينيات القرن الماضي، مؤكداً ضرورة

عدم السماح لهذه المؤسسات بالتصرف على نحو غير مسؤول والتلاعب بأموال الأمريكيين دون محاسبة (**النهار**، بيروت، ٢٩/ ١/ ٢٠١٠).

- توقع صندوق النقد الدولي تعاظم نسبة المديونية الحكومية إلى الناتج الاقتصادي في الدول الصناعية نتيجة للأزمة المالية العالمية، من ٨٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧ إلى ١١٨ بالمئة عام ٢٠١٤. وسيترتب على البنوك المركزية التعامل مع ثقل المديونية على النمو الاقتصادي والضغوط على العملات وارتفاع معدلات التضخم (**الجزيرة نت**، ٢٩/ ١/ ٢٠١٠).

شباط/ فبراير ٢٠١٠

- شدد خواكين ألمونيا، مفوض الشؤون النقدية الأوروبي المنتهية ولايته، في كلمة له في البرلمان الأوروبي في ستراسبوغ ـ فرنسا، على أن أزمة اليونان تحولت إلى مصدر قلق كبير لمنطقة اليورو خاصة، والاتحاد الأوروبي عامة. وقد تعدت ديون اليونان ٤٠٠ مليار دولار، وباتت اليونان معرضة لاضطرابات اجتماعية واسعة. وقال ألمونيا ـ وهو وزير إسباني سابق ـ إن أزمة اليونان يمكن أن تنتقل إلى دول أخرى في منطقة اليورو التي تضم ١٦ دولة. وحث المفوض الأوروبي قادة أوروبا على أن يقدموا إلى اليونان دعماً واضحاً، مقابل التزام واضح من أثينا بتحمل مسؤولياتها في ما يتعلق بخفض العجز إلى المستوى المقبول أوروبياً، وهو ٣ بالمئة من الناتج المحلي (**الجزيرة نت**، ١٠/ ٢/ ٢٠١٠).

- أكد نائب وزيرة الخارجية الأمريكية جاكوب لو في عمّان التزام الإدارة الأمريكية بالحفاظ على مستوى المساعدات الاقتصادية الاعتيادية للأردن، وذلك على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الموازنة الأمريكية هذا العام. وأفاد بيان صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية أن المساعدات الأمريكية ستكون وفقاً لما ورد في مذكرة التفاهم المبرمة بين الولايات المتحدة والأردن عام ٢٠٠٨. وتنص هذه المذكرة « غير الملزمة» على زيادة المساعدات الأمريكية خلال الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٤ لتصل إلى ٣٦٠ مليون دولار كمساعدات اقتصادية سنوية، و٣٠٠ مليون دولار كمساعدات عسكرية لتمكين الأردن من معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية (**القدس العربي**، لندن، ١٦/ ٢/ ٢٠١٠).

- توقع وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن المنصوري أن تحقق الإمارات نمواً اقتصادياً يصل إلى نحو ٣ بالمئة خلال العام ٢٠١٠. من جهة أخرى، أعلن سلطان ناصر السويدي، محافظ مصرف الإمارات المركزي، أن الإمارات لا تبحث في الوقت الراهن في إذا كانت

ستعاود الانضمام إلى مشروع الاتحاد النقدي الخليجي الذي انسحبت منه في أيار/ مايو ٢٠٠٩، اعتراضاً على اختيار السعودية مقراً للبنك المركزي الخليجي المشترك (**القدس العربي**، لندن، ١٦/ ٢/ ٢٠١٠).

- أقر وزراء الزراعة العرب والأفارقة، في ختام المؤتمر الوزاري العربي - الأفريقي الأول للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في القاهرة، خطة عمل للعقدين المقبلين، لدفع عجلة التنمية الزراعية في البلدان العربية والأفريقية. وتقدّر استثمارات الخطة بنحو ٤٨ مليار دولار (**الحياة**، بيروت، ١٩/ ٢/ ٢٠١٠).

- تراجعت إيرادات قناة السويس وتحويلات المغتربين المصريين، وهما من أبرز مصادر الدخل المصري، خلال النصف الأول من العام المالي المصري الجاري، الذي بدأ في الأول من تموز/ يوليو الماضي. وبيّن التقرير نصف السنوي الصادر عن البنك المركزي المصري أن حصيلة رسوم المرور في قناة السويس تراجعت بمعدل ١٦,٧ بالمئة، أي إلى نحو ٢,٣ مليار دولار، لتتراجع بذلك متحصلات النقل بمعدل١٨,٤ بالمئة خلال الفترة من الأول من تموز/ يوليو حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر الماضيين. وأضاف أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج تراجعت إلى٣,٥ مليارات دولار مقابل ٤,١ مليارات دولار خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق. وحول الإيرادات السياحية خلال النصف الأول من العام المالي، أشار التقرير إلى ارتفاعها بنسبة ٤,٧ بالمئة لتسجل ٦ مليارات دولار مقابل٥,٧ مليارات دولار خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق. وتعد إيرادات قناة السويس، إضافة إلى إيرادات القطاع السياحي وتحويلات المغتربين المصريين والاستثمارات الأجنبية، من أهم مصادر العملة الأجنبية لمصر (**الجزيرة نت**، ٢١/ ٢/ ٢٠١٠).

- توقّع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن ينمو الاقتصاد اللبناني بأكثر من ٥ بالمئة في العام ٢٠١٠، بدعم من الطلب الاستهلاكي القوي، لكن ذلك سيكون أبطأ من العام ٢٠٠٩، حين نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مصححة بلغت ٩ بالمئة. وأضاف أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يتراجع هذا العام من ١٥٠ بالمئة إلى ١٤٦ بالمئة. ويبلغ دين لبنان العام حالياً نحو ٥١ مليار دولار، وتحتاج الدولة إلى عائدات خصخصة لقطاعي الاتصالات والكهرباء لخفض نسبة الدين، إلا أن موضوع الخصخصة المخطط له منذ فترة طويلة ما زال محور جدل وتجاذب بين القيادات السياسية (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٤٢، ٢٦/ ٢/ ٢٠١٠).

- أعلنت السعودية أنها سددت مليار دولار إلى اليمن، لتكون بذلك أول دولة من الدول المانحة التي تفي بكامل تعهدها

لمصلحة التنمية في اليمن (**الحياة**، بيروت، ٢٨/ ٢/ ٢٠١٠).

آذار/ مارس ٢٠١٠

- تجاوز العجز في موازنة الأردن لعام ٢٠٠٩ المليارى دولار، في مقابل عجز قدره ٩٧٨ مليون دولار في العام ٢٠٠٨. ويعود ارتفاع العجز إلى زيادة حجم الإنفاق وتراجع قيمة المساعدات الخارجية (**الحياة**، بيروت، ١/ ٣/ ٢٠١٠).

- اختتمت في دمشق أعمال اللجنة الوزارية السورية ـ السعودية المشتركة بتوقيع خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم ووثائق في مجالات الجمارك والتجارة والاقتصاد. كما وقّع وزير المالية السوري محمد الحسين ونظيره السعودي إبراهيم العساف محضر اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة، واتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع توسيع محطة كهرباء الناصرية السورية بقيمة ٥٢٥ مليون ريال سعودي. وأكد وزير المالية السوري أن مستوى العلاقات السورية ـ السعودية ما يزال جيداً، إذ ما تزال السعودية تعد أكبر شريك تجاري لسورية بين البلدان العربية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري في نهاية العام الماضي نحو ملياري دولار (**الشرق الأوسط**، لندن، ٨/ ٣/ ٢٠١٠).

- توقّعت ليبيا أن تحقق عائدات نفطية صافية خلال العام ٢٠١٠ تتجاوز الـ ٤٠ مليار دولار، الأمر الذي يتوقع معه تحقيق فائض في موازنة العام الجاري، علماً أن الحكومة الليبية وازنت بين الواردات والنفقات في موازنة ٢٠١٠ (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ١٠، ٨/ ٣/ ٢٠١٠).

- ارتفع العجز في الموازنة العامة المصرية إلى ٦٥ مليار جنيه (١١,٩ مليار دولار) في الأشهر السبعة الأولى من العام المالي الحالي، ليمثل ما نسبته ٥,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان العجز في الموازنة في الفترة المقابلة من العام المالي الماضي قد سجل قيمة ٣٩ مليار جنيه (٧,١٣ مليارات دولار)، علماً أن العام المالي في مصر يبدأ في الأول من تموز/ يوليو. واعتبرت وزارة المالية المصرية أن ارتفاع عجز الموازنة يأتي انعكاساً لأثر تباطؤ النشاط الاقتصادي المحلي، وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المالية العامة للدولة. وأوضح بيان صدر عن الوزارة أن الإنفاق العام تراجع بنسبة٦,٢ بالمئة في الفترة من تموز/ يوليو إلى كانون الثاني/ يناير، أي إلى ١٧٣,٨ مليار جنيه (٣١,٨ مليار دولار) من ١٨٥,٣ مليار جنيه (٣٣,٩ مليار دولار) في الفترة المقابلة من العام المالي السابق. كما انخفضت الإيرادات العامة بنسبة ٢٦,٢بالمئة، أي إلى ١٠٨,٦ مليارات جنيه (١٩,٨ مليار

دولار) من ١٤٧,١ مليار جنيه (٢٦,٩ مليار دولار). وبيّن تقرير للوزارة صدر الشهر الماضي أن عجز الميزانية في الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠٠٩ بلغ ٥٧,٥ مليار جنيه (١٠,٥ مليارات دولار). وفي كانون الثاني/ يناير، أعلن مجلس الوزراء المصري عزمه تقديم خطة للحفز الاقتصادي بقيمة ١١,٢ مليار جنيه (٢,٠٥ مليار دولار) للبرلمان. وفي حال أقرت الخطة، ستكون الثالثة من نوعها التي تتبناها مصر منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية (**الجزيرة نت**، ١٤/ ٣/ ٢٠١٠).

- توقّعت الموازنة العراقية للعام ٢٠١٠ عائدات نفطية تقدر بنحو ٤٨ مليار دولار، مع عجز يقدر بنحو ١٩,٦ مليار دولار (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ١١، ١٥/ ٣/ ٢٠١٠).

- قررت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في اجتماع لوزرائها عقد في فيينا الإبقاء على مستوى إنتاجها دون تغيير. وشددت على ضرورة محافظة الأعضاء على الالتزام بنظام الحصص في ظل السقف الذي تم تحديده في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ عند ٢٤,٨٤ مليون برميل يومياً، عندما قررت خفض إنتاجها بمقدار ٤,٢ ملايين برميل لدعم الأسعار في غمرة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. مع ذلك، أقر وزراء أوبك بأن الدول الأعضاء تنتج حالياً نحو مليوني برميل يومياً زيادة على السقف. ووصف وزير النفط السعودي علي النعيمي أسعار النفط بين ٧٠ و٨٠ دولاراً للبرميل بأنها مرضية، وتوقّع أن يزداد الطلب العالمي على النفط في النصف الثاني من العام الجاري بمقدار مليون برميل يومياً (**الجزيرة نت**، ١٧/ ٣/ ٢٠١٠).

- تم توقيع ١٦ اتفاقاً ومذكرة تفاهم وبروتوكولاً بين لبنان والأردن، وذلك خلال أعمال الدورة السادسة للجنة العليا اللبنانية ـ الأردنية المشتركة التي عقدت في بيروت لتعزيز التعاون بين البلدين. وتناولت اتفاقات التعاون عدة مجالات، من بينها التعاون في مجالات حماية الإنتاج الوطني ومراقبة الشركات، إضافة إلى التعاون الصناعي والزراعي والسياحي والثقافي والتعليم العالي والبحث العلمي (**السفير**، بيروت، ٢٠/ ٣/ ٢٠١٠).

- جمع المؤتمر الدولي للمانحين لتنمية وإعمار دارفور، الذي نظمته منظمة المؤتمر الإسلامي في القاهرة، نحو ٨٥٠ مليون دولار للإقليم الواقع في غرب السودان، حيث تدور حرب اهلية منذ سبعة أعوام. ويمثل هذا المبلغ أقل من نصف الأموال المتوقعة. ويفترض أن تستخدم المساعدات التي جمعت، سواء أكانت منحاً أم قروضاً، في تمويل قائمة مشاريع أعدت بالتعاون مع الحكومة السودانية في مجالات الزراعة والمياه والصحة (**النهار**، بيروت، ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠).

ـ توقّعت الكويت أن تحقق عائدات نفطية تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار في موازنتها للعام المالي ٢٠١٠ ـ ٢٠١١، التي تبدأ العمل بها في أول نيسان/أبريل ٢٠١٠، وذلك على أساس سعر ٤٣ دولاراً للبرميل. وعلى أساس هذا السعر المنخفض للبرميل، قُدّر العجز في الموازنة بنحو ٢٥,٧ مليار دولار، وذلك بعد تخصيص ١٠ بالمئة من عائدات الموازنة لصندوق الأجيال القادمة (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ١٢، ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠).

ـ حذّر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة من أن موريتانيا مقبلة على أزمة غذائية إذا لم توفر لها بشكل سريع ١٠ ملايين دولار إضافية. وبيّن أن المبلغ سيستخدم لشراء ١٠ آلاف طن من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى بهدف التصدي للأزمة التي قد تطاول ربع مليون شخص، لأن الدولة لا تنتج سوى ربع حاجة السكان من الغذاء، فيما تراجع المحصول الزراعي بنسبة ٢٤ بالمئة مقارنة بالعام الماضي (**الجزيرة نت**، ٢٧/ ٣/ ٢٠١٠).

ـ أعلنت مجموعة «دبي العالمية» التابعة لحكومة دبي أنها تقترح على دائنيها سداداً كاملا لديونها، مع تواريخ استحقاق جديدة، فيما حصلت على دعم مالي حكومي جديد بقيمة ٩,٥ مليارات دولار سيتم تخصيص غالبيته لإنعاش شركة نخيل العقارية التابعة لمجموعة دبي العالمية، والتي تعد من أبرز الشركات العقارية في دبي (**القدس العربي، لندن**، ٢٩/ ٣/ ٢٠١٠).

ـ دعت صنعاء خلال مؤتمر «أصدقاء اليمن»، الذي انعقد في أبوظبي، الجهات المانحة إلى الوفاء بالالتزامات المالية التي قطعتها قبل أربعة أعوام لمساعدة اليمن الذي يعاني الفقر وتهديدات «القاعدة». وقال وكيل وزارة التخطيط والتنمية لقطاع التعاون الدولي في اليمن هشام شرف عبد الله، في كلمة أمام المشاركين في المؤتمر، إن الحاجة تزداد إلحاحاً لتوفير الموارد المالية من طريق وفاء الجهات المانحة بالالتزامات المالية التي قطعتها عام ٢٠٠٦ في لندن للحد من الفقر والبطالة في اليمن. ولفت إلى أن الحكومة اليمنية نفذت عدداً من الخطط والبرامج التنموية خلال العقود الماضية، كما تبنّت مجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تعززت أخيراً في تبنّي مرحلة جديدة من أجندة الإصلاحات الوطنية... إلا أن الطريق ما يزال طويلاً، ويحتاج إلى تضافر كل الجهود لتجاوز الصعوبات والتحديات التي تعوق مسيرة التنمية، وتقوض مقومات الأمن والاستقرار، سواء التحديات الهيكلية، مثل النمو السكاني وشح المياه وضعف الموارد البشرية والحوكمة وغيرها، أو التحديات الطارئة، وتشمل التطرف والإرهاب والقرصنة والتغيرات المناخية وآثار الأزمة المالية العالمية.

وذكر المسؤول اليمني أيضاً أن «دول مجلس التعاون الخليجي وفت بـ ١٥ بالمئة من التزاماتها، ونأمل في أن ترتفع هذه النسبة إلى ٣٠ بالمئة هذه السنة»، موضحاً أن المانحين الغربيين يواصلون الوفاء بالتزاماتهم عبر برامج تعاون ثنائية سنوية. وقدم عبدالله إلى المشاركين في الاجتماع المشاريع المقررة في إطار الخطة الخمسية لتنمية اليمن بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٥ والتي تحتاج الى تمويل يصل الى ٤٤ مليار دولار. وأوضح أن «المشكلة السكانية في اليمن أفرزت العديد من الاختلالات؛ فالذين تقل أعمارهم عن ٢٤ عاماً يشكلون نحو ٦٨ بالمئة من مجمل السكان، أو ما يعادل ١٣ مليون نسمة، إضافة إلى تزايد معدل البطالة بين الشباب، حيث تصل الى ٣٤ في المئة».

وأضاف أن «اليمن يعتمد بشكل رئيسي في تمويل التنمية على قطاع النفط الذي ساهم خلال السنوات الماضية بنحو ٧٠ بالمئة من الإيرادات العامة، وبأكثر من ٩٠ بالمئة من إجمالي الصادرات». وخلص إلى أن التحدي يكمن في التراجع المستمر في إنتاج النفط الخام وحصة الحكومة منه، الأمر الذي يؤثر سلباً في وضع المالية العامة، وحصيلة الدولة من النقد الأجنبي، ومن ثم سعر صرف العملة الوطنية وقوتها الشرائية، ويؤدي إلى اضعاف قدرة الدولة على التوسع في البنية التحتية وتوفير الخدمات الاساسية (**النهار**، بيروت، ٣٠/ ٣/ ٢٠١٠) ■